www.daralthaqafa.com

القانون الدستوري والنظم السياسية

الأستاذ الدكتور
عيد أحمد الحسبان
أستاذ القانون العام - جامعة آل البيت
أستاذ القانون العام - المعهد العالي للقضاء
المملكة العربية السعودية - سابقاً
عميد مؤسس لكلية القانون - جامعة آل البيت - سابقاً

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

342
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/5/2612)
المؤلف: عيد أحمد الحسبان
الكتاب: القانون الدستوري والنظم السياسية
الواصفات: القانون الدستوري - الأنظمة السياسية - الدساتير (التعليمات) الحكومة - السلطة السياسية - النظريات القانونية
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-389-5

الطبعة الأولى 2026م - 1447هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)
Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com
الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

القانون الدستوري والنظم السياسية

الأستاذ الدكتور
عيد أحمد الحسبان
أستاذ القانون العام - جامعة آل البيت
أستاذ القانون العام - المعهد العالي للقضاء
المملكة العربية السعودية - سابقاً
عميد مؤسس لكلية القانون - جامعة آل البيت - سابقاً

دار الثقافة للنشر والتوزيع
2026 م - 1447هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 15

الباب الأول

المبادئ العامة في القانون الدستوري

الفصل الأول: نشأة ومفهوم القانون الدستوري وعلاقته بفروع القانون الأخرى... 22
المبحث الأول: نشأة ومفهوم القانون الدستوري 23
المطلب الاول: تعريف القانون الدستوري وخصائصه 24
الفرع الأول: تعريف القانون الدستوري 25
الفرع الثاني: خصائص القانون الدستوري 35
المطلب الثاني: طبيعة وفلسفة القانون الدستوري 38
المبحث الثاني: علاقة القانون الدستوري بفروع القانون الأخرى 42
المطلب الأول: علاقة القانون الدستوري بفروع القانون العام 42
الفرع الأول: القانون الدستوري والقانون الدولي العام 43
الفرع الثاني: علاقة القانون الدستوري بفروع القانون العام الداخلي 44
المطلب الثاني: علاقة القانون الدستوري بفروع القانون الخاص 46
المطلب الثالث: علاقة القانون الدستوري بالنظام السياسي 48
الفصل الثاني: النظرية الدستورية العامة 49
المبحث الأول: أساليب نشأة الدساتير 50
المطلب الأول: الأساليب غير الديمقراطية (التقليدية) 51
الفرع الأول: أسلوب المنحة لنشأة الدستور 51
الفرع الثاني: أسلوب العقد لنشأة الدستور 52
المطلب الثاني: الأساليب الديمقراطية (الحديثة) 53
الفرع الأول: أسلوب الجمعية التأسيسية 54
الفرع الثاني: أسلوب الاستفتاء الدستوري 55
المبحث الثاني: أنواع الدساتير 58
المطلب الأول: الدساتير الملكية والدساتير الجمهورية 58
المطلب الثاني: الدساتير الموجزة والدساتير المطولة 59

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: الدساتير النيابية والدساتير غير النيابية 60
المطلب الرابع: الدساتير المكتوبة والدساتير غير المكتوبة 61
الفرع الأول: الدساتير المكتوبة 61
الفرع الثاني: الدساتير غير المكتوبة 63
المطلب الخامس: الدساتير المرنة والدساتير الجامدة 64
الفرع الأول: الدساتير المرنة 64
الفرع الثاني: الدساتير الجامدة 66
المبحث الثالث: مصادر القانون الدستوري 80
المطلب الأول: المصادر الرسمية للقانون الدستوري 80
الفرع الأول: التشريع الدستوري 81
الفرع الثاني: العُرف الدستوري 83
الفرع الثالث: القضاء الدستوري المركزي 97
المطلب الثاني: المصادر غير الرسمية للقانون الدستوري 98
الفرع الأول: الفقه الدستوري 98
الفرع الثاني: القضاء 99
المبحث الرابع: مبدأ سمو الدساتير 100
المطلب الأول: تعريف مبدأ سمو الدساتير ومشتملاته 101
الفرع الأول: تعريف مبدأ سمو الدساتير 102
الفرع الثاني: مشتملات مبدأ سمو الدساتير 102
المطلب الثاني: الرقابة على دستورية التشريع كضمانة لمبدأ سمو الدساتير 111
الفرع الأول: تعريف ومبررات الرقابة على دستورية القوانين 111
الفرع الثاني: الرقابة السياسية على دستورية القوانين 116
الفرع الثالث: الرقابة القضائية على دستورية القوانين 130
المبحث الخامس: تفسير النصوص الدستورية 186
المطلب الأول: ماهية التفسير الدستوري في النظم الدستورية المقارنة 187
الفرع الأول: مفهوم التفسير الدستوري 188
الفرع الثاني: التكييف القانوني للتفسير الدستوري 190
المطلب الثاني: آليات التفسير الدستوري وتطبيقاتها في النظم الدستورية المقارنة 195

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: نظرية الكيان الذاتي في تفسير النصوص الدستورية 196
الفرع الثاني: نظرية التفسير المتطور للنصوص الدستورية 205
المبحث السادس: نهاية الدساتير 211
المطلب الأول: الطرق العادية (القانونية) لنهاية الدساتير 212
الفرع الأول: التعديل الجزئي المتتالي للدستور 212
الفرع الثاني: التعديل الكلي الشامل للدستور (الإلغاء الكلي) 216
المطلب الثاني: الطرق غير العادية لنهاية الدساتير 217

الباب الثاني
نظرية الدولة

الفصل الأول: مفهوم الدولة وأركانها 226
المبحث الأول: مفهوم الدولة 227
المطلب الأول: تعريف الدولة 227
الفرع الأول: التعريفات التقليدية للدولة 228
الفرع الثاني: التعريفات المعاصرة للدولة 229
المطلب الثاني: خصائص الدولة 230
المبحث الثاني: أركان الدولة 232
المطلب الأول: الأركان التقليدية للدولة 232
الفرع الأول: الجماعة البشرية (الشعب) 232
الفرع الثاني: الإقليم 234
الفرع الثالث: السلطة السياسية 237
المطلب الثاني: الأركان أو الخصائص القانونية للدولة 239
الفرع الأول: الطابع المؤسسي للدولة 239
الفرع الثاني: التمتع بالشخصية المعنوية العامة 241
الفرع الثالث: التمتع بالسيادة 243
الفصل الثاني: أصل نشأة الدولة وأساس السيادة 253
المبحث الأول: النظريات غير العقدية في تأصيل نشأة الدولة وأساس السيادة 254
المطلب الأول: النظريات الثيوقراطية أو الدينية 254
الفرع الأول: نظرية الحق الإلهي المباشر في الحكم 254
الفرع الثاني: نظرية الحق الإلهي غير المباشر في الحكم 254
الفرع الثالث: نظرية الحق المستمد من العناية الإلهية 255

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: النظريات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية في نشأة الـدول وأساس السيادة 255
الفرع الأول: النظريات الاجتماعية في نشأة الدول وأساس السيادة 255
الفرع الثاني: نظرية الملكية الاقتصادية في نشأة الدول وأساس السيادة 257
الفرع الثالث: نظرية التطور التاريخي أو تكامل العوامل لنشأة الدولة 260
المبحث الثاني: النظريات العقدية لتأصيل نشأة الدولة 261
المطلب الأول: نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز 261
المطلب الثاني: نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك 263
المطلب الثالث: نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو 264
المبحث الثالث: النظريات القانونية لتأصيل نشأة الدولة ومصدر السيادة 267
الفصل الثالث: وظائف الدولة 269
المبحث الأول: وظائف الدولة في ضوء النظم الدستورية 270
المبحث الثاني: وظائف الدولة في الإسلام 275
الفصل الرابع: الدولة القانونية 279
المبحث الأول: تعريف الدولة القانونية وعناصرها 280
المبحث الثاني: النظريات المُفَسّرة لخضوع الدولة للقانون 284
الفصل الخامس: أشكال الدول ونهايتها 288
المبحث الأول: أشكال الدول 288
المطلب الأول: الدول البسيطة (المُوحدّة) 288
الفرع الأول: تعريف الدولة البسيطة ومحدداتها 289
الفرع الثاني: النتائج المترتبة على تكييف الدولة بأنها بسيطة وموحدة 290
المطلب الثاني: الدول المركبة 292
الفرع الأول: الاتحاد الشخصي 292
الفرع الثاني: الاتحاد الفعلي أو الحقيقي 294
الفرع الثالث: الاتحاد الاستقلالي (الكونفيدرالي) 295
الفرع الرابع: الاتحاد الفيدرالي أو الدستوري وقواعد توزيع الاختصاص فيه 297
المبحث الثاني: نهاية الدول 300
المطلب الأول: الاندماج كطريقة لنهاية الدولة 300
المطلب الثاني: الانفصال كطريقة لنهاية الدولة 300

www.daralthaqafa.com

الباب الثالث

نظرية الحكومة أو أنظمة الحكم

الفصل الأول: تعريف الحكومة وأشكالها 304
المبحث الأول: تعريف الحكومة 305
المبحث الثاني: أشكال الحكومات 307
المطلب الأول: معيار طريقة اختيار رأس الدولة 307
الفرع الأول: الحكومات الملكية 307
الفرع الثاني: الحكومات الجمهورية 310
الفرع الثالث: تقييم النظام الملكي والجمهوري 317
المطلب الثاني: أشكال الحكومات وفقاً لمعيار الخضوع للقانون 318
الفرع الأول: الحكومات القانونية 318
الفرع الثاني: الحكومات غير القانونية (استبدادية أو دكتاتورية) 318
المطلب الثالث: معيار تركيز السلطة 320
الفرع الأول: الحكومة المطلقة 320
الفرع الثاني: الحكومة المقيدة 321
الفرع الثالث: الحكومة البوليسية 321
المطلب الرابع: المعيار العددي أو معيار صاحب السلطة 322
الفرع الأول: الحكومات الفردية 322
الفرع الثاني: حكومات الأقلية 322
الفرع الثالث: حكومات الأكثرية أو الديمقراطية 324
الفصل الثاني: الحكومات النيابية 334
المبحث الأول: تعريف وأركان الحكومات النيابية 335
المبحث الثاني: أساس الحكومة النيابية أو النظام النيابي 340
المطلب الأول: نظرية سيادة الأمة 340
المطلب الثاني: نظرية سيادة الشعب 343
الفصل الثالث: الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة 347
المبحث الأول: ماهية الانتخاب وأساليبه 348
المطلب الأول: تعريف الانتخاب وطبيعته 348
الفرع الأول: تعريف الانتخاب وشروطه 348
الفرع الثاني: التكييف الدستوري للانتخاب (طبيعة الانتخاب) 355

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: أساليب الانتخاب 357
الفرع الأول: الانتخاب من حيث طبيعة شروطه 357
الفرع الثاني: الانتخاب من حيث كيفية الانتخاب 358
الفرع الثالث: الانتخاب من حيث حماية حرية الإرادة للناخب 360
المبحث الثاني: النظام القانوني للعملية الانتخابية 361
المطلب الأول: الإدارة الانتخابية 361
الفرع الأول: الإدارة الانتخابية الحكومية 361
الفرع الثاني: الإدارة الانتخابية المختلطة 362
الفرع الثالث: الإدارة الانتخابية المستقلة 362
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لمراحل العملية الانتخابية 363
الفرع الأول: المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية 364
الفرع الثاني: مرحلة الدعاية الانتخابية 376
الفرع الثالث: مرحلة الاقتراع والفرز 376
الفرع الرابع: مرحلة إعلان نتائج الانتخاب 377
الفرع الخامس: مرحلة الطعن بصحة العضوية النيابية 392
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية 394
الفرع الأول: مفهوم ومبررات الأحزاب السياسية في النظم المعاصرة 394
الفرع الثاني: تطبيق فكرة الأحزاب السياسية في النظم الدستورية 395
الفصل الرابع: صور تركيبة المجالس في السلطة التشريعية 398
المبحث الأول: مبدأ أحادية المجلس في الهيئة النيابية 399
المبحث الثاني: مبدأ ثنائية المجالس في الهيئة النيابية (التحديد المفاهيمي ومعايير التمييز) 401
المطلب الأول: التحديد المفاهيمي لثنائية المجالس ومبرراتها 401
المطلب الثاني: الضوابط الدستورية لمغايرة المجلسين 403
الفصل الخامس: نماذج النظم النيابية المعاصرة 409
المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات كأساس تصنيف النظم النيابية 410
المطلب الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي لمبدأ الفصل بين السلطات 410
المطلب الثاني: مبررات مبدأ الفصل بين السلطات 412
المطلب الثالث: انتقادات مبدأ الفصل بين السلطات 413

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: أشكال النظم النيابية 415
المطلب الأول: النظام النيابي البرلماني 415
الفرع الأول: مفهوم النظام البرلماني وفلسفته 415
الفرع الثاني: أركان النظام البرلماني 416
المطلب الثاني: النظام النيابي الرئاسي 428
الفرع الأول: تعريف النظام الرئاسي 428
الفرع الثاني: أركان النظام الرئاسي 429
المطلب الثالث: النظام النيابي المجلسي (الجمعية) 434
الفرع الأول: تعريف النظام المجلسي وأساسه 435
الفرع الثاني: أركان النظام المجلسي 436
الفرع الثالث: تطبيقات النظام النيابي المجلسي 437

المصادر والمراجع 443

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يعتبر الإنسان كائناً اجتماعياً بطبعه ومدني بسليقته، وهذا الطبع من سنن الله في خلقه، حيث يتم من خلالها الاستخلاف في المعمورة من خلال إقامة أنماط مجتمعية مؤسساتية متمايزة، وتسير هذه الأنماط المؤسساتية بركب التطور والتناغم مع ظروف المجتمعات عبر مرور الأزمنة وتغيّر الأمكنة.

وإن الأُنسية المدنية للبشرية والتي برزت خلال مختلف الحقب التاريخية أدت بالفكر السياسي لمسايرة الاستنتاج أنه بما أن الإنسان اجتماعي ومدني بطبعه في مجال العلوم الاجتماعية، فإنه كائن سياسي في مجال العلوم السياسية، وهذا التموضع الاجتماعي السياسي للإنسان مكَّنَهُ من الوصول مع مرور الزمن إلى بناء مؤسسات ذات طبيعة شكلية بنيوية وعضوية من أجل خدمة الذات البشرية في المجتمع ضمن ضوابط ومحددات، وهذه الضوابط والأنماط التي تم التوافق عليها ما هي إلا ضوابط تنظيمية للسلوك البشري في المجتمع والمتمثلة بالقانون.

وكما يقول أستاذ القانون الدستوري المغربي أوعبي فإن: (مرونة الخاصية الاجتماعية للعنصر الآدمي سمحت لهذا الأخير بالتمرحل المؤسساتي بمعنى التمظهر على طراز اجتماعي مغاير للسابق ومخالف للاحق. مما يُفيد أن التمظهر على شكل أسرة أو عشيرة أو قبيلة أو مدينة أو أمة أو دولة ما هو في حقيقته إلا تشخيص قانوني مظهري أملته عوامل معينة ذاتية وموضوعية ولا ينبغي التركيز عليها أكثر النواميس الضابطة للسلوك الاجتماعي الجماعي في ظل عنصري الزمان والمكان لتواجد الجماعة).

والجدير بالذكر أن الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيدولوجي ما هي إلا نتيجة لتفاعل الواقع المعاش لمجتمع ما، هذا التفاعل مبني على الجانب الطبيعي والبشري، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الدراسة القانونية والدستورية لظاهرة ما، تستوجب الإلمام والإدراك لمختلف جوانبها قبل الشروع بدراستها من أجل الوصول إلى الإدراك المعرفي والموضوعي لها، وصولاً للتمكّن من سبر غور تلك الظاهرة الاجتماعية والسياسية (الدولة).

ويُعد الصراع بين السلطة الحرية من الإشكاليات الأساسية التي انشغل بها الفكر الإنساني منذ ظهور العيش في جماعة، ولذا كان من الضروري البحث عن وسيلة لحماية الحرية للأفراد الذين آثروا العيش في هذه الجماعة من أجل التمتع

www.daralthaqafa.com

بتلك الحريات في إطار مجتمع يحمي تلك الحرية من التعدي عليها؛ ونظراً لكون العيش في جماعة دائماً يؤدي للصراع، الأمر الذي جعل الجماعة تبحث عن وسيلة تحفظ من خلالها التوازن بين حريات الأفراد، الأمر الذي اقتضى ضرورة وجود مرجعية للفصل في النزاعات الفردية (السلطة). ولكن ومن خلال التطور تحوّل الصراع من صراع ذو صبغة اجتماعية بين أفراد الجماعة إلى صراع ذو صبغة سياسية بين أفراد الجماعة والحاكم.

ولعل هذا التحوّل في الصراع أصبح من الضرورة تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وهذا ما تم من خلال وثيقة ترسم حدود السلطة (الاستثناء) كضمانة للحرية (الأصل)، وتُعد هذه الوثيقة النواة الأولى للقانون الدستوري والتي استكمل النقص فيها من خلال العُرْف الدستوري والذي استقر من خلال النشاط التي تتبعه السلطة في ممارسة اختصاصاتها؛ وهذا الدستور هو الذي ينظم السلطة والحرية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن دراسة القانون الدستوري والنظم السياسية تقتضي لزاماً دراسته من الناحيتين القانونية والسياسية، أو بعبارة أخرى دراسته دراسةً (سياقانونية)، لأن الاكتفاء بدراسة الجوانب القانونية للدساتير ستعطي صورة نمطية موّحدة لما يجب أن يكون عليه التنظيم الدستوري للدولة ورسم العلاقة بين السلطات العامة بموجب قواعد قانونية. ولكنها إذا اقترنت بدراسة واقعية للنظام الدستوري، فإنه سيعطي صورة نمطية تُقارب بين ما بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. ولذا تتباين فكرة ونطاق القانون الدستوري والنظم السياسية من دولة إلى أخرى، تماشياً مع خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، على الرُغم من المقومات الأساسية للدساتير المعاصرة متقاربة في عناصرها الأساسية.

وعطفاً على العرض السابق، فإن مادة القانون الدستوري والنظم السياسية تقوم على أساس مقاربة ثنائية للنظم السياسية، وهاتان المقاربتان هما مقاربة سياسية ومقاربة قانونية، وذلك لكون دراستها تستلزم ربط التنظيم مع الواقع التطبيقي لا أن تقتصر على الجوانب النظرية البحتة.

كما يقول جورج بيدو George Bidue: (يعتمد مصير الأمة على عوامل ثلاثة: دستورها، والطريقة التي يُنفذ بها، ومدى الاحترام الذي يبعثه في النفوس). ولا شك أن مقولة جورج بيدو السابقة تُعدُ وبحق فهرساً وأبواباً محكمة لمادة القانون الدستوري والنظم السياسية، لأنه ومن خلال تحليلها نجد أنها تضمنت أو النظرية الدستورية العامة والتي تلخصها كلمة (دستورها)، كما أن نظرية الدولة ونظرية الحكومة تلخصهما وتدل عليهما عبارة: (الطريقة التي يُنفذ بها الدستور ومدى الاحترام له)،

www.daralthaqafa.com

وهذه العبارة برغم قِصرها تتضمن نظرية الدولة وبنيانها الدستوري، ونظرية الحكومة أو نظام الحكم وبنيانَها الدستوري وتجلياتها المعاصرة.

ويأتي هذا المؤلف المتواضع في مضمونه بعد خبرة أكاديمية تزيد على عقدين ونصف من الزمن، خدمة لطلبة العلم القانوني وأصحاب المهن القانونية، ويُشكل لبِنَةً متواضعة في بناء المؤلفات في المجال الدستوري، ورفداً للمكتبات الوطنية والعربية.

وتأسيساً على ما سبق، سنتناول في هذا المؤلف دراسة المبادئ العامة في القانون الدستوري[1] (الباب الأول) يتبعها دراسة مستفيضة لنظرية الدولة (الباب الثاني)، وأختتم المؤلف بدراسة نظرية الحكومة أو نظرية الحكم مع تطبيقاتها المعاصرة، مع التركيز على التجربة الأردنية.

ولذا تم الاعتماد في إعداد المؤلف على المنهج الوصفي من خلال الأسلوب التحليلي المبني على التقييم، مع توظيف المنهج المقارن بشكل واسع، وذلك بالاعتماد على خطة مكونة من ثلاثة أبواب، كما يلي:

الباب الأول: المبادئ العامة في القانون الدستوري.

الباب الثاني: نظرية الدولة.

الباب الثالث: نظرية الحكومة أو أنظمة الحكم.

(1) آثرنا في هذا المؤلف أن نبدأ بالنظرية الدستورية تمهيداً وتسهيلاً على القارئ لمعرفة الإطار النظري للدستور، وبعد ذلك يتم مناقشة نظريتي الدولة والحكومة على التوالي، على خلاف بعض المؤلفات التي تبدأ بنظرية الدولة، فيجد القارئ صعوبة في فهم بعض المصطلحات والمفاهيم الدستورية ذات الصلة بالنظرية الدستورية.